CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٤٠
كانون الاول ـ ٢٠٢٤

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية
CAMBRIDGE SCIENTIFIC JOURNAL

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

العلاقات السعودية ـ التركية بعد عام ٢٠١١

م.م. مروة علوان راضي
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية / قسم السياسة الدولية
Marwa.alwan@nahrainuni.edu.iq

الملخص:
تميزت العلاقات السعودية ـالتركية في الماضي بنوع من الاستقرار، وأخذت تتوسع هذه العلاقات خصوصاً مابعد الحرب الباردة في بعض المجالات التعاونية ولا سيما الإقتصادية منها ، فضلاً ع بعض القضايا التي حدثت في المنطقة ، كل ذلك أعطى إنطباعاً واضحاً عن أن تلك العلاقات هي علاقات ذات مصلحة مشتركة لكن بعدالتطورات التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠١١ والتي شكلت نقطة محورية في هذه العلاقات والتي وصلت ذروتها في عام ٢٠١٧ ، حيث أخذت هذه العلاقات بين البلدين منحى آخر أدى الى حدوث توتاً كبيراً جراء الموقف التركي الداعم لقطر ، ومن بعدها قضية مقتل الخاشقجي ، كل ذلك أدى الى إنقطاع العلاقات بين البلدين .

Abstract
In the past, Saudi-Turkish relations were characterized by a kind of stability, and these relations began to expand, especially after the Cold War, in some cooperative fields, especially economic ones, in addition to some issues that occurred in the region. All of this gave a clear impression that these relations are relations of common interest. But after the developments that the region witnessed after ٢٠١١, which constituted a pivotal point in these relations, which reached their peak in٢٠١٧,These relations between the two countries took another turn, which led to major tensions as a result of the Turkish position in support of Qatar, and then the issue of Khashoggi's killing, all of which led to the severing of relations between the two countries.

المقدمة:
تعد العلاقات بين السعودية وتركيا من بين العلاقات الإقليمية المهمة ، نظراً لمكانة الدولتين ويأتي تأريخها ليؤشر أهمية دراسة هذه الحقبة ، اي التي صاحبت وتلت أحداث ما عرف بالربيع العربي .
تعد تركيا دولة إقليمية مهمة وبالماقبل تتمتع السعودية بقدرات مالية ورمزية مهمة في العالم الإسلامي ومن ثم فأن تفاعلاتهما تحضى بأهتمام أطراف عديدة ، تلك العلاقات أتجهت الى التعاون في مراحل عدة ، الا أنها أخذت منحى جعلها تسير في اتجاه التنافس ، خاصة بعد أن أخذت تركيا تتبنى توجهات قيادية أو محاولات للتأثير في في المنطقة العربية على وجه الخصوص مستغلة الفراغ الحاصل ، ووجود حزب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

العدالة والتنمية الذي لديه طموحات في عودة المظلة العثمانية لتجمع عدد كبير من دول المنطقة تحت التأثير التركي .

أن الدولتين تجمعهما مشتركات سياسية وأمنية وإقتصادية عديدة ، الى جانب التحالف مع الولايات المتحدة ، الا أن نقاط النزاع في علاقاتهما ، على نحو أعطى خصوصية لتلك العلاقات بعد عام ٢٠١١.

هدف البحث :

يسعى البحث الى تقديم خلفية تأريخية للعلاقات السعودية التركية لما قبل عام ٢٠١١، والبحث في المتغيرات التي أثرت على العلاقات السعودية التركية بين عامي م

اعتمد البحث على فرضية مضمونها : كلما تصادمت الإرادة السياسية والمصالح بين الدولتين السعودية وتركيا ، كلما إتجهت العلاقات الى التوتر ، وكلما قدمت الدولتين المصالح المشتركة ، كلما اتجهت العلاقات الى التعاون .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج التأريخي ومنهج تحليل النظمي ، لتحليل العلاقات بين الدولتين وكذلك اعتمد على منهج الاستشراف المستقبلي ، لإستشراف مستقبل العلاقات السعودية – التركية .

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور كالتالي :

١- طبيعة العلاقات السعودية التركية
٢- المتغيرات المؤثرة في العلاقات السعودية – التركية
٣- مستقبل العلاقات السعودية – التركية

المحور الأول :-طبيعة العلاقات السعودية التركية

شهدت العلاقات العربيه التركية تطوراً واضحاً في مختلف المجالات نتيجة لمجموعة من المتغيرات التي ساهمت في إعادة توجه السياسة الخارجية التركية نحو العالم العربي ، ومن ضمنها السعودية فقد شهدت العلاقات السعودية التركية تطوراً واضحاً ، حيث نلاحظ أن الفترة ما بعد الحرب الباردة قد شكلت متغيراً أثر على وضع البلدين وما تلاها من تحولات أثرت على كا من السعودية وتركيا ، حيث انتهجت تركيا سياسة أكثر فاعلية في المناطق الإقليمية ومن ضمنها الشرق الأوسط ، أما السعودية فقد انتهجت سياسة ةاضحة الملامح تجاه تركيا ، مما أدى الى أخذ الطابع التعاوني طيلة فترة التسعينات حتى وصول حزب العدالة والتنمية التركي الى السلطة عام ٢٠٠٢، والذي زاد من فاعليته اتجاه المنطقة وفق مبدأ حسن الجوار وكانت السعودية من تلك الدول .

وفقاً لذلك سنتناول تطور العلاقات بين البلدين في نقطتين :

١- العلاقات السعودية التركية بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠
٢- العلاقات السعودية التركية بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠

١-العلاقات السعودية التركية بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠

تتميزكل من السعودية وتركيا بثقلاً كبيراً بالمنطقة ، وتحتلان موقعاً جغرافياً ذات أهمية جيوستراتيجية مهمة في منطقة الشرق الأوسط ، فبالنسبة لتركيا تتجلى أهميتها بموقعها الجغرافي المتميز ،حيث تقع على مفترق الدول بين ثلاث قارات (أفريقيا ، آسيا ، أوربا) حيث تشكل منطقة الأناضول اليابسة حوالي (٩٧%) من مساحة تركيا الإجمالية البالغة (٧٨٣,٥٦٢) كم٢[١] .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وتنتمي تركيا في الأصل الى منطقة الشرق الأوسط بمفهومها الواسع ، وتحديداً الى مجموعة الدول الإسلامية في المنطقة ، إلا أنها في ذات الوقت تعتبر الدولة الوحيدة ذات الطابع العلماني الأوربي [٢].

أما بالنسبة للسعودية فهي تتميز بأنها مهد الدين الإسلامي حيث تبلغ مساحتها (٢١٥٠٠٠٠) كم٢ ، وتعد إحدى دول شبه الجزيره العربية التي تشترك معها بحدود تصل الى (٤٤٣٠) كم٢ وتتمتع السعودية بموقع جغرافي متميز حيث تقع عند ملتقى قارات العالم الثلاث أسيا واوربا وافريقيا[٣].

أن تركيا والسعودية دولتين ذات ثقل كبير في المنطقة حيث تشغلان موقعين ذات أهمية جيواستراتيجية مهمة في منطقة الشرق الأوسط ، كون الأولى تقع في منطقة تربط قارتي أسيا واوربا ، والثانية منفتحة على موقع مهم في المنطقة العربية.

ومنذ نشأة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٢٩، أخذت طبيعة العلاقات بينها بالتعاون الواضح على مدار تلك الفترة الماضية ، لا سيما بعد توقيع إتفاقية الصداقة والسلام بين البلدين في عهد الملك (عبد العزيز بن فيصل آل سعود) والرئيس التركي (مصطفى كمال أتاتورك) ، ونتيجة لتلك الصداقة بادرت السعودية بأول زيارة الى تركيا عام ١٩٦٦ على مستوى القمة في إطار جهود لتنظيم مؤتمر يحقق الوحدة بين الدول الإسلامية ، وقد تخلل هذه العلاقات توقيع اتفاقيات تعاون تجاري وإقتصادي وتقني بين البلدين عام ١٩٧٤ ، وتشكيل لجنة سعودية تركية مشتركة وإنشاء مجلس الأعمال السعودي التركي وتوقيع اتفاقية عام ١٩٧٦[٤].

ومنذ سبعينات القرن الماضي استمرت العلاقات بين البلدين والتي أمتدت الى فترة الثمانينات ، لا سيما بعد تولي الرئيس التركي (توركوت اوزال) الحكم في تركيا ، حيث انتهجت الحكومة السعودية انذاك سياسة خارجية تعاونية الى حد كبير مع تركيا [٥].

لقد شكلت تداعيات انتهاء الحرب الباردة نقطة محورية في اعادة صياغة الدور التركي في محيطها الاقليمي ، الذي تجسد مع أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) حيث اتخذت تركيا موقف حاسم من لال اعلان الرئيس التركي توركوت اوزالتقديم المساعدة للتحالف العربي الخليجي ضد النظام العراقي السابق ، من هنا بدأ التعاطف الأقليمي والدولي مع الكويت جراء ذلك ، إضافة الى ان هناك بعض الأطراف الإقليمية كانت متخوفة من امتداد الخطر العراقي الى اراضيها ومن بينها السعودية وتركيا ، من جهة بدأت السعودية تبدي مخاوفها من احتمالية حدوث اجتياح لأراضيها ، وبالتالي لعبت هذه الإحتمالية دوراً كبيراً في اتخاذ الإجراءات والتحالفات لحماية حقول النفط السعودية[٦] .

أما من حجة تركيا فكانت تبحث عن فرصة لأخذ دوراً فاعلاً ومؤثراً في المنطقة ،فضلاً عن تحقيق مصالحها وأهدافها التي كانت تسعى لها في السابق ، فمع تفكك الإتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية إتجهت تركيا بسياسات جديدة وهي التدخل والتفاعل في قضايا المنطقة[٧].

وقد بدا واضحاً التقاء مصالح تركيا والسعودية في أحداث أزمة الخليج الثانية ، حيث ساند كلا البلدين الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق ، ومجلس الأمن والجامعة العربيه غمن جهة اكتفت تركيا في بداية الأزمة بإدانة الإجتياح العراقي للكويت وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت ، لأنها ترى ذلك يتعارض مع مصالحها القومية التي تقضي منع العراق من تحقيق أهدافه التي تجعل منه قوة إقليمية في المنطقة[٨] .

أما السعودية فقد كانت تنظر الى العراق بإعتباره خطراً محتم على أراضيها ،وفي حال تم تمرير وتسوية الأزمة دون ردع دولي ، فإن العراق سيشكل نقطة محورية في المنطقة وسيؤدي أدواراً أكثر خطورة مما

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

سبق ، لذلك عملت السعودية على مساندة المجتمع الدولي والإقليمي في جميع القرارات التي فرضت على العراق ، إضافة الى تشكيل تحالف عربي مناهض للعراق وبمساعدة أمريكية[٩] .

وعليه ، فإن أزمة إجتياح العراق للأراضي الكويتية ، عززت من التقاء مصالح وأهداف دول المنطقة ، وخاصة مابين السعودية وتركيا ، فقد نجحت تركيا في توظيف هذه الأزمة في اختراقها للنظام العربي من خلال تعزيز نفوذها في المنطقة وإقامة علاقات مع دول الخليج بشكل عام والسعودية بشكل خاص .

لقد اتبعت تركيا منذ فترة طويلة مبدأ الحفاظ على التوازن بين العرب وإسرائيل ، ولكن بعد حرب الخليج الثانية أصاب العلاقات التركية العربية برود نوعاً ما ، وذلك بعدما أدركت تركيا بأن التجارة مع العالم العربي شهدت انخفاضاً كبيراً ، وأن معدلات الصادرات التركية الى الدول العربية تراجعت من (٤٤%) من مجموع صادراتها عام ١٩٨٢ ، الى (١٢%) فقط في عام ١٩٩٤[١٠].

على الصعيد السياسي عززت حرب الخليج وما نجم عنها تقسيم العالم العربي ، الأمر الذي دفع صانع القرار التركي الى الإستنتاج أن "مفهوم كتلة عربية في مجمله يجب أن لا يؤخذ بجدية " .

والأهم من ذلك هو أن الإتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مرر البيروقراطية التركية من النقد الداخلي والعربي ، وقد ردت وزارة الخارجية التركية على المعارضة الداخلية والعربية بعد مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام ١٩٩١ ، لتطبيع علاقاتها مع اسرائيل ، بتصريحات فحواها أن لا مبرر لأن نكون " عرباً أكثر من العرب " ، وبما أن الدول العربية وبما فيها منظمة التحرير الفلسطينية تسعى لتطوير العلاقات بأسرائيل ، فلماذا ينبغي لتركيا أن لا تفعل الشيء نفسه[١١].

وقد بدأت الزيارات المتبادلة بين تركيا وإسرائيل بين الأعوام (١٩٩٢-١٩٩٤) من أجل التأكيد على المضامين الإستراتيجية للعلاقات بينهما ، وكانت الزيارة الأهم من قبل رئيسة الحكومة التركية أنذاك "تانسو تشيلر" الى اسرائيل في تشرين الثاني ١٩٩٤، والتي شكلت نقطة تحول في العلاقات التركية – الإسرائيلية[١٢].

لقد انعكس هذا التوافق (التركي – الإسرائيلي) سلباً على العلاقات التركية العربية ، وخاصة الخليجية لا سيما بعد عقد الإتفاق بين الطرفين عام ١٩٩٦ ، مما أدى الى خلق أزمة دبلوماسية تحديداً مع السعودية ، وبعض الدول العربية الأخرى ، حيث أصدر قادة كل من السعودية ومصر وسوريا بياناً مشتركاً يعبر عن قلقهم أزاء هذا الإتفاق (الغامض) بين تركيا وإسرائيل ، وطالبت السعودية تركيا في إعادة النظر في هذا الإتفاق ، حفاظاً على أمن وإستقرار المنطقة [١٣].

٣- العلاقات السعودية – التركية بين عامي ٢٠٠٠-٢٠١٠

على الرغم من طبيعة العلاقات بين السعودية وتركيا التي إتسمت بالتعاون المستمر في شتى المجالات لا سيما في العقود الأخيرة من القرن الماضي ، إلا أنها شهدت نوعاً من البرود بعد أعقاب حرب الخليج الثانية ، نتيجة بعض الأزمات الدبلوماسية التي حدثت في التسعينات ، إلا أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ قد كان لها أثراً كبير مهم في نفس الوقت على العالم وطبيعة العلاقات بين الدول ، ومن بين هذخ التأثيرات كانت على العلاقات السعودية مع الغرب ، ونتيجة لذلك أدركت السعودية أنذاك بأنها بحاجة الى تعزيز علاقاتها الإقليمية مع الدول التي تتمتع بقوة مؤثرة وفاعلة في المنطقة ، وكانت تركيا الخيار الأفضل للسعودية [١٤].

وقد بدأت كا من السعودية وتركيا في صياغة سياسة خارجية أكثر إنسجاماً ما بعد أحداث ١١ أيلول ، ووضعت بمقدمة أولوياتها تقليل إعتمادها على القوى العالمية ، حيث إتبعت كل من السعودية وتركيا سياسة إقليمية تتوافق ومصالح البلدين ، فمن جهة اتبعت تركيا سياسة اقليمية تهدف الى حل المشكلات الإقليمية في المنطقة ، أما السعودية اتبعت سياسة اقليمية تعز من دور تركيا في الشرق الأوسط ولا تهمشه ، كما تخشى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الحكومة السعودية إعادة إنشاء تحالف تركي إسرائيلي جديد في المنطقة [١٥]، وقد أطلق البلدين العديد من المبادرات الإقتصادية فضلاً عن توقيع معاهدة إنشاء مجلس الأعمال التركي – السعودي في عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٥ قرر البلدين إنشاء صندوق استثماري من اجل تشجيع الإستثمارات الخاصة والحكومية من دول الخليج في تركيا ، ويدار من قبل هيئة دولية بالتنسيق مع غرفة تجارة اسطنبول وغرفة تجارة جدة [١٦].

وخلال هذه الفترة تطورت العلاقات السعودية التركية بشكل كبير ويعود ذلك الى نهج سياسة منضبطة وممنهجة من قبل حزب العدالة والتنمية الذي حاول تعظيم الدور التركي في المنطقة والتركيز على التعاون والشراكة مع الدول العربية ، وخاصة السعودية ، وان أفضل مؤشراتعلى تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين كانت الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها مسؤولون من البلدين ، وهنا يمكن اعتبار الزيارة الأولى للملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز الى تركيا عام ٢٠٠٦ علامة فارقة في العلاقات السعودية التركية ، حيث تم في هذه الزيارة التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين البلدين ، خاصة في مجال التجارة والإستثمار [١٧].

وقد استمرت تلك العلاقات بطابع مميز ، وواصل البلدين هذا النهج الجديد في علاقاتهم وتعزيزها بشكل مستمر من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى ، ومنها زيارة وزير الخارجية التركي "علي باباجان " الى السعوجية في عام ٢٠٠٨ للمشاركة في الاجتماع الوزايالاول لآلية الحوار الإستراتيجي رفيع المستوى بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا .

لقد تطورت العلاقات السعودية – التركية بشكل كبير بشتى المجالات ويعود ذلك الى انتهاج سياسة منضبطة وممهنجة من كلا البلدين ، للتمكن من التعامل مع القضايا الاقليمية ، فضلاً عن علاقاتها الثنائية من اجل تحقيق المصالح المشتركة ، بعدما اوجدت السعودية في تركيا الخيار الافضل لها في العمل ، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، والتي جعلت من ظاهرة الأرهاب الدولي أوسع انتشاراً ، على أثر قيام تنظيم القاعدة الإرهابي بشن تفجيرات على الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أجى الى انتشار هذه التنظيمات بشكل كبير في معظم دول العالم ، وكان التأثير واضح على السلم والأمن الدوليين [١٨].

ويمكن القول أن بعد المتغيرات الدولية وتحديداً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، توصلت تركيا الى رؤى تفيد بأنها يجب أن تأخذ حيزاً واسع المجال ومؤثر في نفس الوقت ، من خلال إحداث توازن بعلاقاتها ومصالحها ، لا سيما بين كل الإتجاهات الغربيه وخاصة الأمريكية والعربية والإسلامية ، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين بحيث تكون تركيا بلداً محورياً ، وقد إنعكست قضية " الإرهاب الدولي" بشكل كبير في زيادة التعاون بين السعودية وتركيا في مجال " مكافحة الإرهاب " ، والذي عد مرحلة مميزة في العلاقات الثنائية بين البلدين .

أما فيما يخص قضية الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣ ن التي شكلت مرحلة جديدة في طبيعه العلاقات الدولية والإقليمية في النظام الدولي ، كان تأثيرها واضحاً على العلاقات التركية – العربية وخاصة السعودية ، فبالرغم من موقف البلدين الذي كان رافضاً للغزو في البداية ، إلا أنه أسهم في استحسان ورضا الشعوب العربية وخاصة الدول المجاورة للعراق ومنها السعودية وكان دورها ايجابي في مسار العلاقات السعودية التركية فضلاً عن الدول العربية الأخرى ، إلا أن الضغوطات الأمريكية على البلدين دفعت بهم في النهاية الى الخضوع للإرادة الأمريكية ،وخاصة بعدما أدرك البلدين أن الحرب لا محال منها في ظل فشل جميع المحاولات التي سعت لها تركيا والسعودية في حل الأزمة العراقية – الأمريكية فضلاً عن الإصرار الأمريكي على الحرب [١٩]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المحور الثاني :-المتغيرات المؤثرة في العلاقات السعودية – التركية

١-المتغير الإقتصادي

ان المتغيرات الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في التأثير على السلوك السياسي الخارجي للدول ، حيث أنه لا تتوقف قدرة هذه المتغيرات على مدى توفير الموارد الطبيعية فحسب ، بل على مدى توفر الإمكانيات التي تتيح لها كيفية استغلال هذه الموارد بشكل أفضل .

ان العلاقات السعودية – التركية شهدت تطوراً منذ صعود حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام ٢٠٠٣ ، حيث تمكنت من اقامة علاقات حسنة مع السعودية من خلال العديد من المواقف في القضايا الإقتصادية والسياسية ، حيث شهدت منطقة الشرق الأوسط حضوراً تركياً متنامياً وتطوراً كبيراً في العلاقات التركية _الخليجية وتحديداً مع السعودية بشكل ملحوظ ، حيث شهدت ازدهاراً ونمواً بين البلدين ، حيث يحتل المتغير الإقتصادي الأولوية في العلاقات بينهما ، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مجال التجارة والإستثمار ، الى جانب تأسيس مجالس اعمال ثنائية [٢٠].

إن تنمية العلاقات الإقتصادية بين السعودية وتركيا ، وتنويع قاعدة التعاون الإقتصاجي ، والتي تشمل أوجه متعددة بالإضافة الى الإستفادة المتبادلة من المميزات النسبيةلكل دولة ، جميعها سيصب في تعظيم الدور الإقليمي والدولي للبلدين ، خاصة مع المتغيراتالتي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ، حيث يمكن القول أن تركيا تعد المدخل المهم لأوروبا ، وبالمقابل تعد السعودية المدخل للخليج العربي بوصفها الإستراتيجي كأكبر بلد في محيطها الخليجي والأقوى إقتصادياً [٢١].

لقد شهدت العلاقات الإقتصادية بين البلدين تطوراً ملموساً في فتره مابعد عام ٢٠١١ ، حيث حقق معدل حجم التبادل التجاري ارتفاعاً كبيراً بقد (٥) مليار دولار امريكي في عام ٢٠١٤ ، مقرانه بسنوات العقد الأول من القرن الحالي حيث بلغت أنذاك ما يقارب (١,٥) مليار دولار ، لا سيما أن البلدين يشغلان مركزاً متقدماً ضمن أهم الدول العشرين في التبادل التجاري على مستوى العالم [٢٢]، ومن جانب آخر ، ومن منطلق التعاون والثقة المتبادلة وتعميق العلاقات بين البلدين ، أكدت "اللجنه السعودية – التركية المشتركة " في دورتها الحادية عشره المنعقدة في العاصمة التركية أنقرة في عام ٢٠١٣ على مجموعة من التوجهات لكلا البلدين من أهمها :[٢٣]

١-أهمية العمل والسعي الدائم من أجل تعزيز العلاقات بين البلدين ، وتجاوز اي اشكالياتربما قد تحدث بالمستقبل من خلال اضفاء الطابع الدبلوماسي .

٢- الدفع بمستوى العلاقات الإقتصادية والتجارية ، من أجل تحقيق مستوى عالٍ من التبادل التجاري .

٣-التأكيد على التعاون في مجال دعم المنشأت الصغيرة والمتوسطة ، فضلاً عن تبادل الخبرات في هذا المجال .

٤-التأكيد على أهمية التعاون في مجالات المواصفات والمقاييس والخدمات المالية والمصرفية .

٥-زيادة حجم الاستثماراتبين البلدين .

٦-التعاون في مجالات النقل (البري – الجوي –البحري – والسكك الحديد) ، فضلاً عن التفاهم بشأن مجالات التعاون (بالقطاع الزراعي – الصناعات الغذائية – الثروة الحيوانية) .

لقد وضع كلا البلدين خطط لبناء مشاريع استراتيجية بينهما ، تعد نقطة انطلاق تضفي طابع الديمومة على علاقاتهما الثنائية وبكافة المستويات ، ومن هذه المشاريع [٢٤]:

١-مشروع سكة حديد تربط الخليج العربي بتركيا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تم طرح هذا المشروع من قبل ملك البحرين (حمد بن ال عيسى خليفة) اثناء زيارته الى تركيا في آب ٢٠٠٧ ، والذي يعتبر في حال انجازه المنطلق الرئيسي لبنية اساسية ومتطورة للتبادل التجاري ، خاصة مع ارتفاع تكلفة الوقود ، ويعد هذا المشروع احياء لمشروع سكة حديد الحجاز، الذي كان السلطان عبد الحميدالثاني قد أسسه وسار فيه أول قطار عام ١٩١٧ ، ويشكل تركيزاً للتكامل الإقتصادي والسياسي والتفاعل الحضاري على كافة المستويات بين العرب وتركيا .

٢-مشروع النفط مقابل المياه

تعد دول الخليج والسعودية بالتحديد غنية بالنفط الى اقصى الحدود ، لكنها في نفس الوقت تعاني من مسألة الموارد المائية ، في حين أن تركيا فقيرة بالنفط الى ابعد الحدود ، وغنية بالموارد المائية وفي ضوء هذه المعطيات المصحوبة بواقع استيراد تركيا لأكثر من (٩٥%) من حاجاتها من النفط من الخارج والتي تقدر بنحو (٢٠) مليار دولار ، في الذي تمثل مياه البحر أكثر من (٧٥%) من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي ، مما جعل التكامل النفطي الماي بين تركيا والسعودية أمراً حيوياً لا يقتصر على صعيد المكاسب الإقتصادية وفوائدها ، بل على صعيد العلاقات السياسية وتعزيز مفهوم الأمن القومي عند الطرفين ، والذي يدرج تحته (الأمن المائي الخليجي ، وأمن الطاقة التركي)[٢٥]، ويمكن من خلال هذا المشروع أن تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من مخطط مشروع أنابيب السلام التركي المؤلف من خطين ، والتي تقدم ما مجموعه أربعة ملايين متر مكعب من المياه يومياً ، يقوم الخط الشرقي بتوزيع مليونين ونصف المليون متر مكعب على مناطق شاطىء الخليج العربي في السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر عمان [٢٦].

وعليه يمكن القول ان المتغير الإقتصادي شكل أهمية بالغة في العلاقات السعودية – التركية ، ويُعد بمثابة النقطة الأساسية التي من خلالها دخل البلدين في علاقات حسنة طيلة الأعوام السابقة مما جعل منه أيضاً سبباً رئيساً في تجاوز الخلافات مابين تركيا والسعودية في بعض المواقف نتيجة ارتباطهما بمصالح ومشاريع اقتصادية واسعة تقدر بملايين الدولارات .

٢-المتغير السياسي

تشترك السياسة التركية مع السياسة السعودية في المنطقة ، مما أدى الى الإدراك الى ان تغليب المصلحة العامة وسلامة واستقرار أمنها أمر يهم الجميع ، وطبقاً لذلك فقد اعتبر كبير مستشاري الرئيس التركي (أرشاد هورموزلر) أن العلاقات السعودية – التركية منذ استلام حزب العدالة والتنمية السلطة والى الان تشهد نمواً مطرداً على جميع الأصعدة [٢٧].

ان المتغيرات المستمرة في البيئة الدولية لا سيما منذ بداية القرن الحادي والعشرين كان تأثيرها ملموساً على وضع الدول اقليمياً ودولياً ، ومن ضمنها في منطقة الرق الأوسط ، نضراً لأهميتها من جهة ، ووجود دولاً فاعلة ومؤثرة في المنطقة من جهة أخرى ، وعليه نلاحظ أن كل من تركيا والسعودية الدولتان المؤثرتان في المنطقة وفي نفس الوقت تعتمدان بشدة على الدعم الغربي ، وخاصة الأمريكي لعقود لذا حاول البلدان مؤخراً تنويع علاقاتهما الخارجية ، دون التخلي عن علاقات الصداقة مع الغرب ، لذلك حاولوا تحسين علاقاتهم مع القوى العالمية الأخرى لتقليل اعتمادهم على الغرب ، وفي الوقت نفسه حاولوا تحسين التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف لتقليل اعتمادهم على هذه القوى العالمية ، وهذا ما كان واضحاً في ضوء تطور العلاقات السعودي – التركية بشكل كبير منذ تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا الذي اعتمد على مجموعة مبادىء في توجهاته السياسية[٢٨].

شكلت تداعيات الثورات العربية بعد عام ٢٠١١ حالة قلق كبير ازاء الدول الإقليمية في المنطقة ، وخاصة بشأن أنظمتها السياسية في ظل مطالبة شعوبها الى تغيرها ، فمن هذا المنطلق نرى أن تركيا والسعودية لا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

يدعمان التغيرات الجذرية في النظام السياسي الإقليمي ، وفقاً لرؤيتهما لوتيرة تلك التغييرات ونتائجها تؤدي الى عدم استقرار شامل ومن جهة اخرى يدركان ان التغيير السياسي والإجتماعي لا مفر منه [٢٩].

ان السعودية تعمل وبشكل كبير في زيادة التعاون مع الجانب التركي ، لا سيما في ظل توافقهم الأيديولوجي المذهبي ، لذا فإن المخاوف من التمدد الإيراني اقليمياً يمس أيضاً تركيا كقوة اقليمية ، لذا فقد تولد ادراكاً للسعوديين بأنه لا يمكن التصدي للنفوذ الإيراني بمفردها ، ولا بد من وجود قوة إقليمية اخرى تتعاون معها وكانت تركيا الأقرب لهذا الإدراك السعودي ، لا سيما وان تركيا لديها المطالب نفسها [٣٠]، وفي الوقت نفسه يمكن القول أن التوازن الإقليمي طويل الأمد بين محور السعودية ومصر ، والمحور الراديكالي بين ايران وسوريا قد انتهى على أثر الثورات التي حدثت عام ٢٠١١ [٣١]، وذلك لأن هذه الثورات قد ضربت دولاً من كلا المحورين ، والحقت الأذى بالطرفين.

ومع بداية الأزمة الخليجية في عام ٢٠١٧ ، على أثر قيام السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقط علاقاتها مع قطر ، وفي ضوء زيادة توتر أحداث الأزمة ، بدأ الحديث يدور حول مدى تأثيرها على الشراكة الخليجية – التركية، وخاصة مع السعودية ففي بداية الأزمة اتجهت تركيا بسياسة الحياد وعملت على تسوية النزاع بين الطرفين ، لكن مع تفاقم الأزمة تغير الموقف التركي لا سيما بعد ما أقر البرلمان التركي مشروع قانون يسمح بنشر " قوات تركية في قطر" ، ومن هنا وقفت تركيا الى جانب قطر لتصبح طرف أساسي في الأزمة[٣٢].

ولابد للإشارة للموقف التركي الداعم لقطر بالرغم من علاقاتها مع دول الخليج وتحديداً السعودية ، وتوافق الطرفين في عدة أمور على الصعيد السياسي والإقتصادي ، ولابد من ذكر الموقف التركي الذي ترجم الى دوافع من ابرزها [٣٣]:

١- هشاشة العلاقات التركية – الخليجية باستثناء تحالفها مع قطر .
٢- النظرة السلبية الخليجية تجاه تركيا ، متأثرة بالعامل التأريخي الصراعي بينهما .
٣- نظرة الخليج الى تركيا بأنها دولة تسعى الى طموح اقليمي مهيمن على المنطقة.
٤- قناعة الرئيس التركي أردوغان بأن احدى دول الخليج العربي دعمت محاولة الإنقلاب الفاشلة .

وعليه يمكن القول ، منحت الأزمة الخليجية فرصة الى تركيا بالرد على ذلك منخلال توجيه الدعم المباشر الى قطر ، مما افضت الى تقوية العلاقات التركية – القطرية التي وصلت الى مرحلة التحالف الإستراتيجي بمفهومه الأمني والعسكري والسياسي والإقتصادي بفعل هذه الأزمة ، بالإضافه لذلك أن الشراكة التركية – القطرية كانت من بين الأسباب الرئيسة للأزمة الخليجية ، حيث أثارت قلق الأطراف الخصوم وخاصة السعودية من الدور التركي المتنامي في المنطقة عموماً ، والخليج على وجه التحديد كما وان الدعم التركي لقطر في أزمتها أسهم في تعميق اهوة بشكل أكبر مع السعودية [٣٤].

أما أزمة مقتل الصحفي السعودي " جمال خاشقجي " في قنصلية بلاده في تركيا عام ٢٠١٨ ، من اخطر الأزمات التي أثرت سلباً على العلاقات السعودية – التركية ، فضلاً عن اضعاف الموقف السعودي في مواجهة المجتمع الدولي ، وحتى في مواجهة حليفها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب [٣٥]، فقد شكلت هذه الأزمة نقطة محورية في زيادة الخلافات بين البلدين ، من جهة لم يكن الأداء السعودي الحكومي والقضائي بالمستوى المطلوب مع المتهمين الفعليين للجريمة ، ومن جهة اخرى لم تتنازل تركيا في هذا الملف مما أفضى الى انعكاسات سلبية على طبيعة العلقات السعودية – التركية في هذه الفتره ، وأيضاً على التفاعلات البينية الإقليمية من ضمنها مسألة المواقف بشأن الأزمة الخليجية من قبل الطرف التركي الداعم لقطر .

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المحور الثالث :-مستقبل العلاقات السعودية – التركية

١- استمرار العلاقات

إن طبيعة العلاقات السعودية التركية اتسمت بالطابع الإيجابي طيلة الفترات السابقة ، وتعززت بشكل أكثر فاعلية لا سيما منذ تولي " حزب العدالة والتنمية" القيادة في تركيا عام ٢٠٠٢ ، حيث برزت نخبة سياسية جديدة تفهم منطقة الشرق الأوسط بصورة أكثر من سابقاتها بعيداً عن أي تشدد قومي ، مما كان له أهمية كبيرة بالنسبة للسعودية ، وقد ساعدت الخلفية الإسلامية لمعظم كوادر وقيادات حزب العدالة والتنمية في أن تؤكد أن تحرك تركيا تجاه جيرانها العرب خيار استراتيجي ، ثم أعقب تلك التطورات على الصعيد الداخلي التركي ، لا سيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ الذي تزايد معه النفوذ الإيراني في المنطقة ، حينها أدرك البلدين لابد من مواجهة التحديات والتهديدات التي تحيط بهما وفرض عليهما التوحد في تذليل العقوبات التي تحول دون العلاقات الاستراتيجية ، من جانب آخر شكل وصول الملك " عبد الله بن عبد العزيز " الى الحكم في السعودية عام ٢٠٠٥ ، فرصة اضافية لتطور وتحسن العلاقات لتطلعه الى السلام والدفاع عن مصالح الأمة العربية ، وجاءت مبادرة السلام العربية لتعبر عن إرادة مخلصة وجادة نحو تحقيق السلام العادل والدائم والشامل لأزمة الشرق الأوسط على أسس الشرعية الدولية ، وتطابقت دعوة الملك عبدالله الى الحوار بين الأديان من وجهة النظر التركية بهذا الخصوص ، وساهم تطابق وتلاقي الرؤى الفكرية لقيادة البلدين في تعزيز وتطوير العمل المشترك ، حيث أصبح " الإسلام " المكون الفكري المشترك لكلا النظامين الحاكمين ، وهو بالنسبة للسعودية متغير ثابت أما لتركيا فهو متغير جديد نحو سياستها الخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ، حيث إعادة تركيا الى هويتها الإسلامية لا تتعارض مع هويتها الوطنية ، وقد نجحت القيادة التركية في الجمع بنجاح بين فضيلة الحضارة الاسلامية وعقلانية وتطور الغرب ، وهذا يفسر تنامي التقارب والتغير نحو السعودية خاصة والعرب عامة ، إذ زاد فيه قناعة النخب التركية بأن العوامل الدينية والتأريخية هي أكثر حسماً من العوامل الإقتصادية والسياسية [٣٦] ومع ذلك أسهم هذا التقارب في إقامة علاقات بين البلدين وتفاعلت بشكل واضح في المنطقة ، حتى جاءت موجة الثورات العربية عام ٢٠١١ ، وبالرغم من المواقف المختلفه للبلدين ازاء الثورات العربية ، لكن بقت العلاقات السعودية – التركية تحافظ على مسارها الثابت .

ومن مؤشرات احتمال استمرار العلاقات بين البلدين ، لا سيما مع تولي " رجب طيب أردوغان " الرئاسة التركية في عام ٢٠١٤ ، وبعد أشهر قليلة تولى الملك "سلمان بن عبد العزيز "الحكم في السعودية في عام ٢٠١٥ ، بدأت العلاقات تأخذ منحى آخر تجاوز الخلافات بين بعضهم البعض على أثر الثورات العربية بعد عام ٢٠١٦ ، وعقد مجموعة اتفاقيات تتعلق بالمجالات الإقتصادية والسياسية والتبادل التجاري ، لتفضي الى تطور علاقاتهما [٣٧] .

وعليه يمكن القول: وفقاً لهذا الإحتمال من الممكن أن البلدين يتقاربان بصفة النسق الحالي الموجود ، وليس بالضرورة ان توثق العلاقة بشكل كبير كما في السابق ، وانما يبقى الخط في علاقاتهما ثابت ، وان نسبة احتمال لإستمرارية هو لن تسير العلاقات باتجاه رفع مستوى الصراع أو التنافس الموجود ، ولا توسع في مجال التعاون ، وانما تسير باتجاهات في بعض الجوانب متوازنة بين منافسة وتعاون ، مع احتمالية ظهور بعض التوترات دونأن يحول ذلك الى حرف مسار العلاقات باتجاه واحد .

٢-تراجع العلاقات

في هذا الإحتمال يمكن الإشارة الى ابرز المظاهر في العلاقات السعودية – التركية التي يمكن أن تأخذ منحى التراجع في العلاقات مستقبلاً ، وابرزها في الأساس هناك علاقة تنافس إقليمي واضحة بين البلدين ،

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

تعود جذورها الى عقود طويلة ، كما أن البلدين يقدمان نموذجين مختلفين للدولة والإدارة وعلاقة الدين بالدولة ، وان تنافسهما كان واضحاً في السنوات الأخيرة على دور الريادة في العالم الإسلامي على صعيد الخطاب ، وداخل منظمة التعاون الإسلامي ، وكان أخرها " قمة كوالالمبور" [٣٨] .

وبالرغم من الإنفراج النسبي في علاقاتهما لا سيما بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا ، والتي استمرت لغاية اندلاع الثورات العربية في عام ٢٠١١ ، حيث عاد البرود مجدداً بين البلدين من خلال تعارض المواقف ، حيث دعمت تركيا في العموم المطالب الشعبية وتغيير بعض الأنظمة ، فيما توجست السعودية من التطورات التي حدثت ، واتخذت موقفاً معارضاً لا بإستثناء الأزمة السورية ، التي شهدت تنسيقاً نسبياً بين الجانبين ، لكن ذلك لم يستمر طويلاً وعاد التباعد بين البلدين ليفرض نفسه ، لا سيما بعد الموقف التركي الحاد من الإنقلاب في مصر عام ٢٠١٣ ، والذي دعمته السعودية ووقفت الى جانبه سياسياً ومالياً ، في حين كانت تركيا داعمه لحكم محمد مرسي ، ولم يقتصر التباين بين المواقف السعودية _ التركية على ذلك فحسب ، بل أضيف للملفات الخلافية فتور الدعم التركي للحرب في اليمن ، والذي تحول لاحقاً لنقد واضح ، وايضاً ملف المنظمات الإنفصالية (شمال سوريا) التي تصنفها تركيا على أنها منظمات إرهابية نظراً لإرتباطها بحزب العمال الكردستاني المدعوم بصورة غير مباشرة من قبل السعودية [٣٩] .

ويمكن القول أن البلدين وقفا على طرفي نقيض في مجمل قضايا المنطقة ، بسبب حالة الإستقطاب والإصطفاف فيها لا سيما وفق المتغيرات الإقليمية ، فمن جهة تشطل محور (سعودي – اماراتي – بحريني – مصري) في مواجهة الدور التركي الإقليمي ، من ليبيا لسوريا لشرق المتوسط وحتى القوقاز [٤٠]، ومن جهة ثانية اتجهت تركيا بتشكيل تحالفات مضادة للمحور السعودي وحلفاءه في المنطقة ، هذا ما جعل هناك تقارباً (تركي – ايراني) ، وهذا التقارب يتعارض مع التوجهات السعودية ازاء علاقاتها مع تركيا ، كونها تنظر الى ايران نظرة عدائية تعود الى عقود كثيرة من الماضي [٤١] .

أن تركيا والسعودية بالرغم من الفترات المحددة في تحسن علاقاتهم لكن بالحقيقة ان كلا البلدين يسعان الى السيطرة على المنطقة نظراً لما يتمتعان به من امكانيات وتأثيرات حسب دائرة توجهات سياستهم الخارجية ، بالإضافة الى ان علاقاتهم عرفت بمواقف متفاوتة ازاء قضايا المنطقة ، ولم تعرف أي توافقاً حقيقي في مواجهة التهديدات والتحديات التي تعرضت لها المنطقة وخاصة بعد عام ٢٠١١ ، وهذا يدل على ان علاقات البلدين هي مجرد مصالح وقتية ، ومايؤكد ذلك القطيعة الحالية جراء الأحداث الأخيرة (الأزمة الخليجية – مقتل خاشقجي).

وعليه ، ففي هذا الإحتمال نحن نتوقع أن تشهد العلاقات بين الدولتين تراجع نسبي في كل أو بعض جوانب العلاقات ، لكن هذا الإحتمال يشهد وجود متغيرات أخرى لا يمنع أن تتعارض مع إمكانية التراجع وربما تدعم امكانية احتمال أخر وهو " احتمال الإرتقاء " في علاقاتهما .

الخاتمه والإستنتاجات

تتميز الدولتين (السعودية وتركيا) بثقلاً كبيرأفي المنطقة وتشغلان موقعين ذات أهمية جيولستراتيجيةمهمة في منطقة الشرق الأوسط ، ويرتبط الجانبين بعلاقات واسعة منذ فترات سابقة بشتى المجالات ، ويعود ذلك الى انتهاج سياسة منضبطة وومنهجة من كلا البلدين ، والتمكن في كيفية التعامل مع القضايا الإقليمية ، فضلاً عن علاقاتهما الثنائية لا سيما من أجل تحقيق المصالح المشتركة .

وبالرغم من الفترات الستبقة التي عرفت بالعلاقات الحسنة بين السعودية وتركيا ، إلا الفترة التي تلتها ولا سيما بعد عام ٢٠١١ شكلت نقطة محورية جديدة في علاقاتهما ، فهناك تفاعلات بينية حدثت بين البلدين لاسيما على الصعيد الإقتصادي والسياسي والدبلوماسي ، وتفاعلات أخرى على الصعيد الإقليمي والدولي لا

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

سيما مع الدول الفاعلة والمؤثرة في نفس الوقت على طبيعة العلاقات (السعودية – التركية) ، منها انسجم مع توجهات السياسة الخارجية لكلاهما ، ومنها ايضاً اخذ منحنى اخر اختلف مع الأهداف والمصالح المشتركية .

وعلى أثر تلك التفاعلات فقد شهدت فترة مابعد عام ٢٠١١ مواقف متباينة بين الجانبين بإستثناء الأزمة السورية كان هناك نوع م التنسيق والتعاون ، الا أن العلاقات كانت بشكل عام ثابتة ، ومع مجيء الملك سلمان للسلطة تزامنأمع صعود أردوغان للرئاسة اتجه البلدان في تطوير العلاقات العلاقات بكافة جوانبها انسجاماً مع متطلبات هذه الفترة ، مما أفضى الى نقلة نوعية في علاقاتهما بشكل واضح في الأعوام (٢٠١٥ – ٢٠١٦) لكن لم تدم طويلاً هذه العلاقات نتيجة التراكمات السياسية والتي بدت واضحة بإشعال التوتر بينهما لا سيما على أثر أحداث أزمة الخليج العربي مع قطر ، حيث أدى موقف تركيا الداعم لقطر من خلق نزاع مع السعودية ، وتلاه أزمة مقتل الصحفي " خاشقجي " ليقضي تماماً على العلاقات بين السعودية وتركيا حيث وصلت ذروتها الى القطيعة .

وعليه **نستنتج** :

١- ان البلدين يحملان بجعبتهما امكانيات كبيرة تسمح لهم ممارسة أدواراً أكثر فاعلية وتأثيراً على المنطقة .
٢- ان تفاعلات المنطقة والتطورات أوجبت عليهم الإلتقاء لا سيما من أجل تنفيذ مصالحهما واهدافهما وفق ما يسعون اليه .
٣- بالرغم من توتر العلاقات في السنوات الأخيرة لكن يبقى مسار العلاقات ثابت بين الجانبين .
٤- ان المتغيرات المؤثرة في علاقاتهما تتطلب على البلدين وضع الخلافات جانباً ، والعمل على توسيع دائرة التعاون بينهما .
٥- ان البلجين يدركان وفق حساباتهم مدى أهمية كل طرف والآخر ، لذا يسعون الى تطوير العلاقة من أجل الوضع الأمني للمنطقة والمتغيرات الحاصلة أزاء ذلك ، وايضاً اقتصادياً طالما هناك تبادل مباشر مابين البلدين .

---

[1] راتجه سيف علام ، حقبة داوود اوغلو في السياسة الخارجية التركية ، "قراءات استراتيجية" ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٠ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩.
٢٢

[3] سماح إبراهيم شمخي ، أهمية الموقع الجغرافي للسعودية ، كلية التربية الإسلامية ، شبكة جامعة بابل ،٢٠١٩ ، في ٢٠٢٤/١٠/١٦

[4] ميثاق خير الله جلود، خلفية تأريخية للعلاقات التركية – السعودية المعاصرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٢١ ، في ٢٠٢٤/١٠/١٦
https://www.orsam.org.tr/ar/turkiye-suudi-ilisleri

[5] د. عباس فاضل عطوان ، العلاقات السعودية التركية ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥، ص١٤٣.

[6] نقلاً عن : صبري سياري ، تركيا والشرق الأوسط في التسعينات ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد ٨ ، العدد ٣١ ، ١٩٩٧، ص٣.

[7] أحمد نوري النعيمي ، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط ، دار زهران للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ،٢٠١٢،ص٢٥٦.

[8] نقلاً عن : صالح خلف صالح ، أثر الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات الأمريكية العراقية (١٩٨٨-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن ،٢٠١٠ ، ص٦٨.

[9] صالح خلف صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠-٧١.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[١٠] صبري سياري ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
[١١] حاقان ياووز ، العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد ٩ ، العدد ٣٣، ١٩٩٨ ، ص ٥٨.
[١٢] Jose Rosenfeld , " Free-trade Pact with Turkey Near " , The Jerusalem Post . ٦ November , ١٩٩٤ , p.٣٠.
[١٣] صبري سياري ، تركيا والشرق الأوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣-١٤ .
[١٤] Wesley Dockery , How did September ١١ effect us-saudi arabia relation ? Made for minds . Sep٢٠١٨ , https://www.dw.com/how-did-september-١١-affect-us-saudi-arabia
[١٥] عبد العزيز خماش ، العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ٢٠١٠ ، ص١٤٣.
[١٦] محمود نور الدين ، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٨٢ ، ٢٠١٠ ، ص٩٠-٩١.
[١٧] M-Ghazan far Ali Khan , Kingdom , Turkey set to Boost Trade Ties, Arab News, August ١١, ٢٠٠٦.
[١٨] حميد فرحان ، الولايات المتحدة والإرهاب الدولي : المصلحة والآليات والأهداف ، مجلة دراسات دولية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد ٦٤، ٢٠٠٤، ص٧ .
[١٩] العلاقات السعودية – الأمريكية بعد الحرب على العراق ، شبكة SWI السويسرية ، ٢٩ نيسان / ٢٠٠٣ https://www.swissinfo.ch/ara
[٢٠] محمد نور الدين ، وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩١.
[٢١] عمرو محمد ، تنسيق وتعاون مستمران من أجل مصالح المنطقة: الوضع الإقليمي ومسار العلاقات السعودية التركية ،جريدة الرياض ، العدد (١٧٣٥٤) ، كانون الأول / ٢٠١٥ https://www.alriyadh.com/١١٤٣٨٥
[٢٢] محمد فهد الحارثي ، منظور جديد للعلاقات السعودية التركية ، صحيفة البيان الإماراتية ، نيسان / ٢٠١٦ https://www.albayan.ae/opinions/articles/٢٠١٦-٠٤-١٤-١.٢٦١٧٣٤٧
[٢٣] محمد توكل ومنير منير ، العلاقات التركية – السعودية : مرحلة جديدة ومتميزة وتصاعد متسارع ، وكالة الأناضول ، كانون الأول / ٢٠١٥ https://www.aa.com.tr/ar
[٢٤] نقلاً عن عباس فاضل عطوان ، العلاقات السعودية التركية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨.
[٢٥] علي حسين باكير ، نحو علاقات تركية خليجية استراتيجية ، مجلة آراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد ٤٩ ، ٢٠٠٨ ، ص٦٧.
[٢٦] المصدر نفسه ، ص٦٨-٦٩.
[٢٧] تركي الدخيل ، "السعودية وتركيا سياسة التداول لا المحور" ، صحيفة الرياض، ٢٠١٣/٥/٢٣ ، www.alryadh.com
[٢٨] Turkish-Saudi Arabian Relations During the Arab Uprisings, op. cit . p. ٣١.
[٢٩] Op.cit.p٣٣
[٣٠] Gerd Nonneman, p٧.
[٣١] Turkish – Saudi Arabian Relations During ,op. cit. p.٣٧
[٣٢] طارق دياب ، العلاقات التركية السعودية ٢٠١١-٢٠١٩ ، دراسة في النسق الإقليمي ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول ، يناير ٢٠٢٠ ، ص٦٦.
[٣٣] المصدر نفسه ، ص ٦٧.
[٣٤] محمود علوش ، فاق التحول في العلاقات التركية الخليجية ، مجلة الأمان ، شركة بلاغ للإعلام والصحافة والنشر ،بيروت ، العدد ١٤٩١، ٢٠٢١، ص٦٦.
[٣٥] دونالد ترامب "غضب بشدة" من جريمة قتل جمال خاشقجي لكنه لا يتهم محمد بن سلمان ، شبكة BBC NEWS ، حزيران ٢٠١٩ ، https://www.bbc.com/arabic/middieeast
[٣٦] عبدالله هاجس الشمري ، المملكة وتركيا علاقات استراتيجية عمق تأريخي ، صحيفة العرب الإقتصادية والدولية ، كانون الثاني ٢٠١١ http://www.aleqt.com/٢٠١١/٠١/١١/article_٤٩٠٦٠.html
[٣٧] أحمد المصري ، " النقلة النوعية " بعلاقات تركيا والسعودية ، وكالة الأناضول ، شباط ٢٠١٧ http://www.aa.com.te/ae
[٣٨] صحيفة الشرق ،قطر-الدوحة ، العدد ١١٥١٨ ، تشرين الثاني ٢٠١٩ ، ص ٣٨-٤١ .
[٣٩] ملف تركيا والاخوان المسلمون ، الدولة الموازية وفبركة الأخبار، وحدة الدراسات والتقارير ، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات ، المانيا – هولندا ، تشرين الثاني ٢٠٢١ https://www.europarabct.com

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الاربعون – كانون الاول ٢٠٢٤– جمادي الاخرة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

[٤٠]طارق ذياب ، الصراع التركي الإماراتي : جدلية القوة والدور ، المعهد المصري للدراسات ، اسطنبول – تركيا ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٤.

[٤١]وحيد يوجيسوي ، التقارب الأخير بين إيران وتركيا : هل هو راسخ أم علاقة مواءمات ؟ ، المركز الديمقراطي للدراسات ، برلين ، ٢٠٢٠ https://democraticac.de/?p=٦٦٩٩٢